

قانون رقم (21) لسنة 1996م
المعدل بالقانون رقم (16) لسنة 2009
بشأن المصارف الإسلامية

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

- بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .
- وبعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس النواب .

(أصدرنا القانون الآتي نصه)

الفصل الأول

تسميات وتعريف

- مادة (1) : يسمى هذا القانون قانون المصارف الإسلامية .
- مادة (2) : يكون للمصطلحات والتسميات والتعريف الواردة في هذا القانون المعاني المبينة قرين كل منها مالم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الجمهورية : الجمهورية اليمنية

المصارف : المصارف الإسلامية التي تنشأ وفق هذا القانون.

مجلس الإدارة: مجلس إدارة كل مصرف من المصارف الإسلامية المنتخب من قبل الجمعية العمومية. الجمعية العمومية : كل الأشخاص الاعتياديين والاعتباريين المساهمين في إنشاء أي مصرف من المصارف الإسلامية.

النظام الأساسي : هو الإطار الذي يتضمن القواعد التنظيمية لتسيير نشاط أي مصرف إسلامي ينشأ وفقاً لأحكام هذا القانون والقوانين النافذة التي لا تتعارض مع أحكامه وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

هيئة الرقابة الشرعية : هي الهيئة الشرعية للمصرف التي تقوم بوضع وإقرار الصيغ التي يعمل بها المصرف ومراجعة معاملاته وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

مادة (3) : تأسيس المصرف :

أ- تنشأ مصارف إسلامية داخل الجمهورية اليمنية بموجب أحكام هذا القانون وتمارس أعمالها وفقاً للدستور وأحكام الشريعة الإسلامية.

ب- يكون للمصارف شخصية اعتبارية وتطبق عليها فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون من أحكام ، أحكام قانون البنك المركزي اليمني وقانون البنوك وقانون الشركات بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ج- يجوز للمصارف أن تنشئ الفروع والشركات التابعة والوكالات والمكاتب داخل الجمهورية وخارجها طبقاً للقوانين النافذة وموافقة البنك المركزي.

د- يشترط في البنوك التي تزاوّل أنشطتها المصرفية وفقاً للصيغ العادية من البنوك المرخصة والراغبة في الحصول على ترخيص لمزاولة أنشطتها وفقاً للصيغ التي تعمل بها البنوك الإسلامية أن تقوم بتعديل أنظمتها الأساسية بحيث تتضمن السماح لها العمل وفقاً للصيغ التي تعمل بها البنوك الإسلامية كجزء من نشاطها.

الفصل الثاني

الأهداف والأختصاصات

- مادة (4) : تعمل المصارف الإسلامية لتحقيق الأهداف التالية ، وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية:
- أ- توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية مع الإهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الإجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة.
- ب- تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات واستثمارها الإستثمار الأمثل.
- ج- تمويل ومزاولة أنشطة التجارة الداخلية والخارجية والمساهمة في مشروعات التنمية الزراعية والصناعية والاستخراجية والعمرانية والسياحية والإسكانية وغيرها من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- د- الإهتمام بصغار الحرفيين وصغار المستثمرين وأصحاب الأعمال والصناعات الصغيرة ومعاونتهم في توفير التمويل اللازم لمشروعاتهم.
- هـ- أن يكون للمصرف الإسلامي الحق في تأسيس المحافظ والصناديق الاستثمارية وإصدار الصكوك والقروض وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- و- القيام بأعمال الوكيل والأمين وتعيين الوكلاء.
- مادة (5) : تقوم المصارف الإسلامية بكافة المعاملات وأعمال التمويل والإستثمار اللازمة لتحقيق أغراضها وفقاً للقوانين النافذة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ويشمل ذلك بوجه خاص ما يلي :-
- أ- القيام بجميع أعمال التمويل والإستثمار في مختلف المشاريع والأنشطة من خلال التمويل بالمشاركة والمضاربة وبيع المرابحة وغيرها من الصيغ التي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- ب- إبرام العقود والإتفاقات مع الأفراد والشركات والمؤسسات والهيئات داخل الجمهورية وخارجها طبقاً لهذا القانون والقوانين والأنظمة النافذة.
- ج- تأسيس الشركات في مختلف المجالات المكتملة لأوجه نشاطها او تأسيس شركات مستقلة تابعة لها , او المساهمة في الشركات القائمة او الشركات الجديدة ، على ان لا تتعارض اسس عمل تلك الشركات والمساهمات مع أحكام الشريعة الإسلامية .
- د- المساهمة في رأس مال أي مصرف داخليا وخارجيا يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- هـ- تملك الأصول الثابتة والمنقولة اللازمة لتنفيذ مشاريع الإستثمار الداخلة في أغراضها أو بغرض تأجيرها.
- و- القيام بسائر الأعمال والخدمات المصرفية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- ز- أي إختصاصات أخرى طبقاً لأحكام هذا القانون أو أي قانون آخر.

الفصل الثالث

رأس المال

مادة (6) : أ - لا يجوز ان يقل رأس المال المدفوع لاي مصرف عن ستة مليارات ريال وللبنك المركزي ان يرفع الحد الادنى وذلك وفقا لقانون البنوك .

ب-يجوز مساهمة غير اليمنين أفراداً أو هيئات او مؤسسات او شركات او مصارف في راسمال أي مصرف إسلامي ينشا بحكم هذا القانون وفقا للاسس والضوابط والمعايير التي يصدرها البنك المركزي اليمني.

ج- لا يجوز للبنك المركزي اليمني السماح للبنوك غير الاسلامية بفتح نوافذ للعمل بالصيغ الاسلامية ويحق له السماح للبنوك الاسلامية في الخارج والبنوك التجارية العاملة بفتح فروع مستقلة للعمل بالجمهورية وفقا للشريعة الاسلامية وبالشروط والمعايير والضوابط التي يضعها البنك المركزي اليمني على ان تشرف على هذه الفروع هيئة رقابة شرعية.

مادة (7) : يجب على المصارف التي تنشأ بموجب هذا القانون أن يحتفظ برصيد احتياطي قانوني بما لا يقل عن نسبة 10% من صافي الأرباح القابلة للتوزيع الذي يحققها المصرف حتى يساوي رصيد الاحتياطي رأس المال المدفوع.

الفصل الرابع

ضوابط العمل

مادة (8) : تقوم المصارف الإسلامية بممارسة أعمالها المصرفية والاستثمارية المختلفة حسب الأعراف والقواعد المصرفية المتعارف عليها ، طبقاً للقوانين النافذة وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

مادة (9) : تكون الشروط العامة للتعامل في التمويل والإستثمار محددة في اللوائح المنظمة لذلك وفق ما يقرره مجلس الإدارة بين الحين والآخر تبعاً لمقتضيات العمل وتوسعاته وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون والقوانين النافذة.

مادة (10) : ينشئ البنك المركزي اليمني وحده تابعة له تتولى الرقابة على المصارف المرخص لها بموجب هذا القانون على ألا تتعارض اللوائح والإرشادات الصادرة من هذه الوحدة مع أحكام الشريعة الإسلامية وعلى أن يتم تأهيل وتدريب موظفي هذه الوحدة بما يضمن أدائهم لدورهم على الوجه الأكمل.

مادة (11) : أ – تتقيد المصارف الإسلامية بحدود التمويل الممنوح لأي شخص طبيعي أو إعتباري بالنسبة للشخص الواحد وفقاً لقانون البنوك.

ب- يحق للمصارف الإسلامية الإستثمار المباشر في المشاريع التي تنفذها بنفسها ويؤول لها كامل ملكيتها وذلك بنسبة 25% من إجمالي رأس مال المصرف وإحتياطياته، ويجوز رفع النسبة المشار إليها في هذه الفقرة بعد موافقة البنك المركزي وفقاً لتقديراته.

مادة (12) : تلتزم المصارف التي تنشأ وفقاً لهذا القانون فيما يخص نشاطها المصرفي بالتعليمات والضوابط التي يصدرها البنك المركزي بخصوص التعامل بالنقد الأجنبي وأسعار الصرف.

مادة (13) : أ – تخضع المصارف الإسلامية لنفس نسبة الإحتياطيات بحسب ما هو منصوص عليه في قانون البنوك شريطة أن لا يستخدمها البنك المركزي على أساس الفائدة.

ب- لا تخضع المصارف الإسلامية لسعر الخصم لكونه يقوم على أساس الفائدة.

مادة (14) : تتقيد المصارف التي تنشأ بموجب هذا القانون بالحدود العليا للعمليات عن الخدمات التي تقدمها لعملائها وفقاً للتعرفة التي يصدرها البنك المركزي.

مادة (15) : لا يسمح لأي مساهم في المصرف أن يقترض من المصرف بضمان السمعة .

لفصل الخامس

الأجهزة

مادة (16) : الجمعية العمومية هي السلطة العليا لأي مصرف من المصارف الإسلامية وتمارس الصلاحيات الآتية :

- أ- مناقشة وإقرار النظام الأساسي للمصرف وخطته السنوية.
- ب- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافاتهم.
- ج- إقرار الحساب الختامي السنوي للمصرف وتعيين المراجع القانوني للمصرف وتحديد أتعابه ،
ويصادق البنك المركزي على المراجع القانوني المكلف بمراجعة وتدقيق حسابات المصرف.
- د- إقرار نسب الأرباح التي يتقرر توزيعها.
- هـ- يحدد النظام الأساسي كافة الإجراءات المتعلقة بتنفيذ هذه المهام والصلاحيات.

مادة (17) : هيئة الرقابة الشرعية :

- أ- يكون للمصرف هيئة للرقابة الشرعية مؤلفة من ثلاثة إلى سبعة أشخاص من ذوي الاختصاص والأهلية ويحدد النظام الأساسي طريقة اختيارهم وتحديد مكافاتهم.
- ب- تقوم الهيئة بوضع وإقرار صيغ عمل المصرف ومراجعة معاملات المصرف وتصرفاته وتحرير القرارات اللازمة عليها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ج- يعتبر رأي هيئة الرقابة الشرعية نهائياً في شرعية الصيغ التي يتعامل بها المصرف وملزماته وتصدر هيئة الرقابة الشرعية تقريراً سنوياً عن مدى التزام المصرف بالصيغ الشرعية ومدى التزامه بتوجيهات الهيئة ويتعين على المصرف توزيع التقرير على المساهمين سنوياً .

الفصل السادس

الميزانية والحسابات الختامية والأرباح

- مادة (18) : تمسك حسابات المصرف وميزانيته السنوية وحسابات الأرباح والخسائر وتوزيع حصص أرباح الإستثمار والأرباح المخصصة بالمصرف وتوزيع الربح المتبقي على المساهمين وأية نسبة تراها الجمعية العمومية لازمة لتأمين الإحتياطي اللازم لمواجهة الإلتزامات المختلفة وذلك بحسب النظام الأساسي وبما يتفق وقانون الشركات وما ورد بهذا القانون.
- مادة (19) : يجب على المصارف أن تمسك دفاتر وسجلات وحسابات منتظمة وفقاً لقانون البنوك.

الفصل السابع

تصفية المصرف

- مادة (20) : يعامل المودعين والمساهمين عند تصفية المصرف كما يلي:
- أ- تدفع أولاً حسابات المودعين في الحسابات الجارية.
 - ب- تدفع بعد ذلك حقوق المودعين في حسابات الإيداع والإستثمار تبعاً للشروط الخاصة بالحسابات ذات العلاقة.
 - ج- تصفى حقوق سائر المساهمين على أساس إقتسام ما تبقى من أموال بنسبة الأسهم المملوكة لكل مساهم.

الفصل الثامن

أحكام ختامية

- مادة (21): يصدر الترخيص لمزاولة المصرف الإسلامي لأعماله بقرار من البنك المركزي.
- مادة (22) : يصدر المصرف نظامه الأساسي وفقاً لأحكام هذا القانون بعد موافقة البنك المركزي عليه.
- مادة (23) : يجب على المصارف موافاة البنك المركزي بكافة البيانات الدورية التي يحددها البنك المركزي عن الوضع النقدي والمالي .
- مادة (24) : يحق للبنك المركزي التفتيش على المصرف للتأكد من أنه يدير أعماله بشكل سليم وفقاً لقانون تأسيسه وقانون البنوك وقانون البنك المركزي.
- مادة (25) : تطبق على المصارف وأعضاء مجالس إدارتها وموظفيها العقوبات المنصوص عليها في قانون البنك المركزي وقانون البنوك في حالة مخالفة أحكام هذا القانون أو قانون البنك المركزي أو قانون البنوك.
- مادة (25) مكرر : تطبق ضريبة واحدة فقط بالنسبة للتعاملات في شراء وبيع العقارات والاراضي بنظام بيع المربحة والاجارة المنتهية بالتمليك والمشاركة .
- مادة (27) : يفسر كل نص في هذا القانون أو في أي قانون آخر تخضع له المصارف بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- مادة (28) : يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية – بصنعاء

بتاريخ 10 /ربيع ثاني /1430هـ

الموافق 6 /أبريل /2009م

علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية